

## كتب اجتماعية



## كتاب المنهج الجديد في تربية الطفل

**الوقاف / وكالات -** يتميز الإنسان عن باقي الكائنات المشاركة له في وحدة الحياة بأنه كائنٌ يمتلك قابلية التغيير واستعداد الانتقال من حال إلى حال، كائنٌ قادر على صناعة هويته وتشكيل شخصيته بالإرادة الحرة والاختيار، فهو بالمشيئة - وفق تعبير القرآن الكريم -، أي يستطيع أن يتقدم ويعرج في مراتب الكمال ليصير كالملائكة، أو أن يتأخر ويتسافل في درجات النقص ليصبح كالأنعام بل أضل سبيلاً. وهذا السلوك الاختياري للإنسان تجاه الكمال الملائكي أو النقص البيهائم، يخضع لجملة عوامل ومؤثرات، منها طبيعة النظام والمؤسسات في الدولة التي يعيش فيها الإنسان، والبيئة المجتمعية المحيطة به، وخصائص البيت الأسري الذي ينمو فيه، والمدرسة التي يتعلم فيها، والجمعيات الكشفية أو الأندية الرياضية التي ينسب إليها، والمكتسبات التي تنتقل إليه عن طريق الوراثة، والنماذج السلوكية التي يُحاكيها ويُقلدها، وإمبراطورية الإعلام وشبكات وسائل التواصل والاتصال (التلفزيون والسينما وأفلام الكرتون - الأنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي - الألعاب الإلكترونية - برامج الهاتف - الإعلانات والدعايات...). وكل هذه العوامل والمؤثرات تندرج تحت كلمة مفهوم التربية بالعلمي الأعم، أي تنشئة وتنمية استعدادات الإنسان شيئاً فشيئاً في جميع جوانب شخصيته، وانطلاقاً من عقيدتنا الدينية عن الله والكون والإنسان والحياة، يُعبر القرآن الكريم وستة المصومين (ع) المصدرين الأساسيين اللذين نستمد منهما المنهاج التربوي الأفضل لاستكمال شخصية أطفالنا وأبنائنا وبناتنا في جميع جوانب هويتهم وساحتها وأبعادها، خصوصاً أن التجربة النبوية في تربية الإنسان من أكثر التجارب نضوجاً ورشداً في إيصال الإنسان إلى الهدف المنشود الذي يتناسب مع كمال طبيعته البشرية.

وهكذا انطلاقاً من أهمية وخطورة علم التربية في خارطة علوم الإنسان من جهة، ومن ضرورة أن تكون تربيتنا منسجمة مع الرؤية الكونية الوحيانية كما دعا الإمام الخميني، كان هذا الكتاب "المنهج الجديد في تربية الطفل، الرؤية الإسلامية للأبعاد والبيادير"، دراسة تأصيلية تهدف إلى توضيح المعالم العامة للمنهاج التربوي الإسلامي في خط علاقة المربي مع الطفل المترقي، عبر استنطاق النص الديني - القرآن والسنة - في ضوء فهم علماء مدرسة أهل البيت (ع)، لتكون حياتنا التربوية مع أطفالنا تعيش حالة التوفيق بين السلوك التربوي من جهة والعقيدة والقيم والشريعة الإسلامية. واعتقاداً ممتاً بأهمية تفعيل العلاقة الجدلية بين النص الوحياني وتجربة الواقع في الإنتاج المعرفي الإسلامي - كما هي دعوة الإمام الخميني (حفظه الله) وإشار إليها الشهيد السيد محمد باقر الصدر في كتاب المدرسة القرآنية - تم الأخذ بعين الاعتبار المنجزات التربوية للتجربة البشرية التي سجلتها يد المتخصصين والباحثين في حقل التربية ومبادئها، فلم يتم إغفال النظريات التربوية المعاصرة من الحضور في طيات أبحاث الكتاب، لأن "العالم بزمانه لا تهجم عليه النواب، على حد تعبير الإمام جعفر الصادق (ع).



## التعليم أحد أعمدة تكوين الدولة الناجحة

## أزمة التعليم بالعالم العربي في غاية الخطورة

## الوقاف / وكالات

تحديات التعليم، إذ بلغ عدد الأبنية المدرسية غير المستثمرة ما يناهز ٨٧٠٠، منها ما يفوق ٤٥٠ بناءً متهرباً بشكل كلي، وفق ما أعلنه وزير التربية.

**إعادة تأهيل المدارس في سوريا**  
وعن أن الحكومة السورية تمكنت، خلال الفترة التي أعقبت استقرار الأوضاع الأمنية في مناطق شتى، من إعادة تأهيل مدارس كثيرة وإصلاحها، فمثلاً وصل عدد المدارس التي تم تأهيلها خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى نحو ٧٣٧٢ مدرسة، إلا أن صعوبة عودة النازحين إلى مناطقهم، ورغبة آخرين في البقاء في المناطق التي نزحوا إليها نتيجة أسباب اقتصادية، تسببان ضغطاً مستمراً على البنى المدرسية في مناطق حافظت على استقرارها طوال سنوات الأزمة.

**التسرب المدرسي**  
مخاطر هذه الظاهرة مستقبلاً تتمثل بمواجهة البلاد مستقبلاً تركة صعبة، قوامها جيل كامل من غير المتعلمين، وبالتالي، فإن الأمر لا يتعلق

وتشير التقديرات الأولية عن دائرة التعليم الأساسي التابعة لوزارة التربية إلى أن نسب التسرب المدرسي تصل إلى ١٢ في المئة.

**ظاهرة تعدد المناهج الدراسية**  
هناك خسائر ناجمة عن ظاهرة تعدد المناهج الدراسية المطبقة فعلياً، بحكم تعدد القوى المسيطرة، ومستوى جودة تلك المناهج، فإلى جانب المناهج الرسمية المعتمدة عالمياً، والتي تُدرس في مناطق سيطرة الحكومة، تفرض "الإدارة الذاتية" في بعض المناطق غير الخاضعة للسيادة الوطنية نظامها التعليمي على الطلاب مما يخلق تبايناً ممتدداً بين طلاب البلد الواحد، لا تزال هذه الظاهرة حاضرة أيضاً في مخيمات اللجوء في الدول المجاورة، والتي لا تجد فيها الأمل خياراً في مشروعها لتعليم أبنائها، سوى قبول تعليمهم المنهج المطبق في كل دولة، سواء تم قبولهم في المدارس الرسمية، أو كان التعليم عبر أنشطة تقام داخل المخيمات.

**الحواجز سلاح الكيان الصهيوني ضد التعليم**  
يعاني أكثر من عشرة آلاف طالب مقدسي، من حواجز عسكرية إسرائيلية قُطعت أوصال أحياء المدينة المحتلة، وهو ما أسفر عنه زعزعة سير العملية التعليمية في جميع مدارس البلدة الواقعة جنوب المسجد الأقصى، ويبلغ عدد الحواجز الإسرائيلية في بلدات وقرى مدينة القدس المحتلة، نحو ٣٢ حاجزاً إسرائيلياً تم نصبها قرب المدارس والمشافي.

**سياسة تجهيل الفلسطينيين**  
يواجه الطلاب الفلسطينيون مشكلة حقيقية في تخطي حدود الوطن بقصد إكمال الدراسة والتعليم خارج فلسطين، يحتاج الفلسطيني إلى السفر سواء للسباحة وقضاء الإجازات وزيارة الأرحام والأقارب، والأهم من ذلك للعلاج والتعليم، فيتعرض الطالب لاستفزازات جنود وضباط الاحتلال، إذ يساومونه على كل شيء، ويعرضون عليه العمل معهم كمخبر مقابل السماح له بالمرور والتنقل



**فلسطين: تحديات يفرضها واقع الاحتلال الصهيوني**  
أعلنت وزارة التربية والتعليم، التحاق أكثر من مليون وأربعمئة ألف طالب بمقاعد الدراسة، من هؤلاء الطلبة ٩١٥ ألفاً و٣٢٧ طالباً في المدارس الحكومية، موزعين على ألفين و٣٦٤ مدرسة، و٣٤٢ ألفاً و٩٥٥ طالباً في مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، موزعين على ٣٨٤ مدرسة، و١٤٩ ألفاً و٨٧٠ طالباً في المدارس الخاصة، ويبلغ عددها ٤٨٧ مدرسة.

**أسرة التعليم في القدس**  
في القدس المحتلة تنتوع المدارس، التي يدرس داخل فصولها ما يقارب ٩٠ ألف طالب وطالبة، وفق

مرجعيتها، التي تتراوح بين وزارة التربية والتعليم، وكذلك المدارس الخاصة التي تنقسم إلى قسمين، الأول لا يتلقى دعماً من بلدية الاحتلال، وعددها ١٢ مدرسة، فيما تتلقى ٨٢ مدرسة خاصة دعماً من البلدية، وكذلك تتولى وزارة المعارف الإسرائيلية الإشراف المباشر على ٥٣٪ من مجمل مدارس قطاع التعليم في القدس، وعددها ٧٠ مدرسة، هذه التقسيمات التي فرضتها إسرائيل أفرزت معاناة طويلة لقطاع التعليم في القدس، فالمدارس التي تتبع وزارة المعارف وبلدية الاحتلال لها مناهج خاصة، وإضافات وشروط على الكتب التي يدرسها الطلبة داخل فصولها، إضافة إلى فرض المناهج الإسرائيلية

## لبنان: تفاقم خطورة العملية التعليمية

يواجه نظام التعليم في لبنان عدداً من التحديات والقضايا، التي تفاقمت بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد، ومن أجل مواجهة هذه التحديات، تكافح مجموعة من المدارس والمعاهد والجامعات الرسمية والخاصة، للبقاء مفتوحة بسبب الصعوبات المالية، كما أن ارتفاع معدل التضخم جعل من الصعب على العائلات تحمّل الرسوم والمستلزمات المدرسية والجامعية وكان العام الدراسي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ تعرّض إلى اضطرابات شتى أثرت على مسار التعليم وعلى أكثر من ٤٥٠,٠٠٠ طفل من روضة الأطفال،

تترتب تداعيات الأزمة الاقتصادية أيضاً على العائلات والأثر التي لم تعد قادرة على تحمّل الأقساط أو تكاليف المواصلات من وإلى المدرسة، وخصوصاً في المناطق الريفية، فيقال إن بعض المعلمين يُسارون إلى تقديم المواد المدرسية على نفقتهم الخاصة، رغم التدهور الكبير لقيمة رواتبهم، مثل الفدراسية والكتب والمواد الأخرى للطلاب الذين يُعانون من ضائقة اقتصادية. وأدى ارتفاع كلفة المعيشة في لبنان إلى تحويل الضروريات الأساسية مثل التعليم إلى ميزة غير متاحة بشكل متزايد للأثر الفقيرة، ونشرت مؤخراً "يونيسف" في حسابها أن نحو ٧٠٠ ألف طفل هم خارج المدرسة في لبنان.

## هجرة الكفاءات العلمية

وفيما يتعلق بوضع المعلمين، تُبين أن المشكلة تكمن في عدم الانتظام بدفع المستحقات والرواتب في مواعيدها واختلاف في سعر صرف الدولار وارتفاعه بشكل خيالي ما انعكس سلباً على حسن سير العملية التعليمية والحياتية لدى الأهل والمعلمين الذين يأملون برفع رواتبهم لتحسين الوضع العيشي للمعلم في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم

ولقد أدت الأزمة المُطوّلة والضائقة الشديدة التي يُعانيها المعلمون إلى ارتفاع مستويات الهجرة، فأكثر من ١٥ في المئة من معلمي المدارس الخاصة غادروا البلد بحثاً عن عمل، أما المعلمون الذين ظلّوا في لبنان فيضطرون غالباً إلى تحمّل مسؤوليات إضافية جزاءً تقلص عدد الموظفين، رغم الانخفاض الكبير في الأجور، والأعباء اليومية الناتجة عن الانهيار الاقتصادي.

نظراً للحالة الحرجة لقطاع التعليم في لبنان، لا مجال للإصلاحات السطحية أو المؤقتة. كما أنّ المساعدة الظرفية لقطاع التعليم لن تكفي ليبقى قادراً على الصمود لفترة طويلة، فما من قطاع تربوي فعّال ومستدام من دون معالجة نموذج الحكم في البلد وأزمته الاقتصادية الشاملة.

ونختم بالقول إن التعليم يمكن أن يشكل خط الدفاع الأول في مواجهة التحديات المستقبلية. رغم أن السياسيين لا يتجاوبون مع نداءات المربين وخبراء التعليم في الوطن العربي، بإجراء الإصلاحات التربوية الضرورية والمشاركة في بناء القرار التربوي لأن اتخاذ مهمة اجتماعية متكاملة وهو أخطر من أن يترك للسياسيين وحدهم.

**حدّدت منظمة اليونسكو مشكلة التعليم في الوطن العربي عبر برنامج هذه المشكلات في تقرير أوضح فيه أن المشكلات تختلف من دولة لأخرى وتتمثل تلك الفروق في إمكانات الدول المادية؛ والأوضاع الامنية والسياسية المعقدة كما هي الحال مع لبنان وسوريا وفلسطين**